دراسة طبيعة العلاقة التكاملية بين مقررات لجنة بازل (III) والاداء المالى لغرض ضبط ادارة الارباح بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية

- ا.د/ احمد محمد صقر
- ا.د/ وائل مصطفى
- عبد الرحمن حسين الدسوقى (باحث دكتوراه الفلسفة فى ادارة الاعمال)

ملخص الدراسة

هدف البحث إلى دراسة العلاقة بين تطبيق تعليمات لجنة بازل III وبين الاداء المالى فى البنوك التجارية فى مصر ، وتاثير ذلك على ممارسات ادارة الارباح فى البنوك المصرية خلال الفترة من العام ٢٠١٨ حتى العام ٢٠٢٠م ، والتعرف على مدى قيام البنوك التجارية المصرية باتباع ممارسات ادارة الارباح ، حيث اعتمدت الدراسة على استبانة اراء للتعرف على مستوى تطبيق تعليمات لجنة بازل فى البنوك بجانب استخدام اسلوب التحليل المالى لقياس الاداء المالى وممارسات ادارة الارباح ، وتشير نتائج الدراسة الى ان تطبيق تعليمات لجنة بازل تؤثر فى ممارسات ادارة الارباح بنسبة ٣١.٢٢% ، وان مؤشرات الاداء المالى تؤثر فى ممارسات ادارة الارباح بنسبة ٣٢.٩٠% ، وان هناك تطبيق لممارسات ادرة الارباح بنسبة ٣٨.٢٦% وان البنوك تقوم بتطبيق تعليمات لجنة بازل بنسبة ٨٣.١١% ، واوصت الدراسة توصى الدراسة بالعمل على تضمين الافصاحات والتقارير المالية لمستوى ممارسات ادارة الارباح ، فكل من اطراف النظام المصرفى يسعى لتحقيق الربح بحسب ما يستهدف من مستوى ارباح مرتبط بتقديره لمستوى السيولة ، إضافة إلي ان الافصاحات عن مستوى ممارسات ادارة الارباح يساهم فى خفض مستواها مستقبلا.

كلمات مفتاحية : ادارة الارباح – لجنة بازل (III)– البنوك التجارية – ادارة الارباح

Abstract

the research is to study the relationship between the application of Basel III instructions and the financial performance of commercial banks in Egypt, and its impact on profit management practices in Egyptian banks during the period from 2018 to 2020. Where the study relied on a questionnaire of opinions to identify the level of application of the Basel Committee's instructions in banks, in addition to the use of the financial analysis method to measure performance and profit management practices , The results indicate effect Basel Committee's instructions on profit management practices at 31.22% ، and results indicate affects financial performance on profit management practices at 32.90%, and there is an application of profit management practices by 38.26%, and banks are implementing the instructions of the Basel Committee by 83.11% , and The study recommends working to include disclosures and financial reports for the level of profit management practices, as each of the parties to the banking system seeks to achieve profit according to the target level of profits linked to its assessment of the level of liquidity, in addition to the fact that disclosures about the level of profit management practices contribute to reducing their level in the future.

Keywords: profit management, Basel (III) committee, commercial banks, profit management

١) مقدمة :

نظرا لما يمثله القطاع البنكي كونه أحد المؤسسات المالية التي تساهم بشكل بارز وفعال في المجتمع باعتباره أحد الآليات لتجميع المدخرات المالية من الأفراد والشركات والمؤسسات، وتوجيهها نحو ادوات الاستثمار بمختلف أنواعها وآجالها لغرض تحقيق عائد ، وقد يتاثر ذلك العائد بطبيعة عمل النظام البنكى ، الأمر الذي اما ان يسهم في تحقيق استقرار للبنوك او ان تتدخل البنوك المركزية بتعليماتها لاقرار قواعد تساعد على ضبط الاداء ، و هذا يتطلب ان تكون هناك ادارة فاعلة تستطيع تنظيم العمل البنكى ، وبدورها قامت لجان بازل بالسعى نحو تحقيق الهدف الرئيسى وهو استقرار النظام البنكى العالمى ، وقد تم وضع معايير ومتطلبات من شانها الحد من المخاطر التى تواجه البنوك وتعمل على تحسين مستوى الاداء . (يوسف ،٢٠١٣)

وحيث ان ممارسات إدارة الأرباح تنتج عن ثغرات يستخدمها مديروا البنوك فى التلاعب بالارباح الحقيقية ، والتى تؤدي إلي مشاكل خطيرة في الأجل الطويل مثل تخفيض قيمة البنك بسبب الأثر السلبي طويل الأجل الناجم من تلك الممارسات ، كتعجيل الإيرادات او توفير الانفاق والذي قد تكون تكلفة الفرصة البديلة له غير منصفة كاتمام العمليات بعمولات منخفضه قبل إعداد القوائم مباشرة لتعظيم الايراد او الدخل التشغيلى رغم وجود فرصة أفضل ، كذلك تأخير المصروفات الإختيارية والتي يمكن أن تؤدي لخسارة مستقبلية ، بجانب إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية حيث لا تقتصر ممارسات إدارة الأرباح علي الإدارة العليا فقط بل يمكن لإدارة العمليات التشغيلية او البنكية معالجة البيانات المالية بهدف الحصول علي المكافأت والترقيات ، وهو ما يؤدي إلي إخفاء مشاكل ، وإبقاء أخطاء دون تصحيح .(Rouhi & Zaroki,2015)

ونتيجة لتوافر مؤشرات حول وجود ضرورة ان يتحد محافظوا البنوك المركزية حول اقرار معايير ومقررات تحدد الاستراتيجيات والاليات التى يجب على البنوك ان تتبعها فقد ظهرت لجنة بازل للرقابة البنكية الاولى عام ١٩٨٨ ، وضمت ممثلي الهيئات الرقابة البنكية والبنوك المركزية في كل من (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان،

لوكسمبورغ، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية) والتى بدورها وضعت عددا من المبادئ تغطي بصورة شاملة الشروط اللازمة لزيادة كفاءة النظام البنكى ومواجهة التحديات ، ونتيجة للتطورات التى يشهدا القطاع البنكى بشكل مستمر من تعثرات مالية او ازمات اقتصادية ، قامت اللجنة باعادة النظر فى معيار كفاية رأس المال وتم ادخال تعديلات اقرت فى يونيو ٢٠٠٤ وهو الانعقاد الثانى للجنة او ما اطلق عليه مقررات لجنة بازل ٢ حيث تم اقرار تعديل للاتفاقية وإصدار اتفاقية جديدة مناسبة تتضمن إعادة النظر في أساليب إدارة المخاطر بما يحقق سلامة المصارف واستقرار القطاع البنكي ككل، ولم تقتصر علي إعادة النظر في متطلبات رأس المال بل أيضا مفهوم المخاطرة إلي السوق وتضمنت منظومة متكاملة لإدارة المخاطر في القطاع البنكي تتمثل في مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وأضافت إليها دعامتين جديدتين إحداهما تتعلق بعمليات الإشراف الرقابي والثانية تتعلق بانضباط السوق، وتناولت موضوع المخاطر البنكية بصورة أكثر تركيزا حيث كان أحد أهم ما تعرضت له إضافة متطلبات رأسمالية جديدة لمواجهة المخاطر التشغيلية، حيث ركزت هذه المتطلبات علي تقوية رأس المال من خلال توفير الحد الأدني لرأس المال بحيث يكون أكثر حساسية للمخاطر التي يتعرض لها البنك .(عادل ، ٢٠١٩)

وفضلا عن تركيز بازل ١ و ٢ علي ادارة رأس المال و إدارة المخاطر بصورة واضحة، وذلك بهدف الوصول نموذج لادارة النظام البنكى عند مستوى مقبول من المخاطر المالية ، فقد تم ترتيب العديد من اللقاءات خلال الفترة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٩ وذلك لاقرار تعليمات لجنة بازل ٣ فى شهر سبتمبر ٢٠٠٩ ولاجل تنفيذ حتى ٢٠١٩ ، وقد تبع انعقاد اللجنة اصدار دعامات والتى جاءت كرد فعل للأزمة المالية العالمية، خاصة بعد إفلاس العديد من البنوك مما ألح الحاجة إلى مراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والبنكية على المستوى المحلي في كل دولة. (شرقاوى ، ٢٠١٥)

فهناك علاقة تكاملية و وحيوية بين قرارات لجنة بازل ٣ وبين الاداء المالى والتى تعتبر علاقة تكاملية نظرا لان البنوك المركزية انعقدت فى بازل بسويسرا لتحقيق الهدف وهو الاستقرار المالى وتحسين الاداء وتجنب المخاطر التى من شانها التاثير على الاداء

، فتاصيل الغرض من انعقاد لجان بازل اهم من قراءة المتطبات دون فهم اصول انعقاد اللجنة ، والتى اذا استدعى الامر فى ظل حدوث انهيار فى الاداء المالى للبنوك مرة اخرى سوف تنعقد اللجنة ومن هنا تظهر العلاقة التكاملية (jolan et al ,2018)

وفى ظل العلاقة بين تعليمات لجنة بازل III وبين الاداء المالى فانه يتولد الاثر من تلك العلاقة على ادارة الارباح فى البنوك استغلالا لعنصرى العائد والمخاطرة حيث يتدخل مديروا البنوك احيانا اما لتجقيق زيادة غير حقيقية للارباح والعكس بالعكس ولذلك فان دراسة الاثر النتائج من العلاقة التكاملية بين متطلبات لجنة بازل ٣ وبين الاداء المالى يمكن ان ينتج عنه تفسيرا للتغير الحاصل فى ادارة الارباح ومن خلال التعرف على مقدار الاثر يمكن ضبط الممارسات والحد منها لاسيما فى ظل بيان العوامل الاكثر تاثيرا على ادارة الارباح فى البنوك .

٢) مشكلة الدراسة :

تتلخص مشكلة الدراسة فى التعرف على طبيعة الاثر الناتج من تطبيق معايير لجنة بازل ٣ فى ظل وجود تكامل بينها وبين مؤشرات الاداء المالى مع ادخال متغيرات رقابية كحجم البنك واداراج البنك فى سوق الاوراق المالية واثر ذلك على كشف ممارسات ادارة الارباح لغرض ضبطها مستقبلا ، ومن هنا تمحورت مشكلة البحث وتم صياغة تساؤولات الدراسة للتعرف على طبيعة العلاقة ، حيث تم صياغة تساؤلات الدراسة على النحو التالى :

- **السؤال الاول : هل يوجد علاقة بين تعليمات لجنة بازل ٣ وبين مؤشرات الاداء المالى ؟**
- **السؤال الثانى :ماهو مستوى ممارسات ادارة الارباح فى البنوك التجارية المصرية ؟**

- **السؤال الثالث : ماهو تاثير كلا من تعليمات لجنة بازل III ومؤشرات الاداء المالى على ادارة الارباح فى البنوك التجارية فى ظل حجم البنك وشكل الملكية والقيد فى سوق الاوراق المالية ؟**

٣) اهداف الدراسة :

تتمثل اهداف الدراسة فى التوصل الى مجموعة من النقاط يمكن تلخيصها على النحو التالى :

١. دراسة العلاقة بين تطبيق تعليمات لجنة بازل III وبين الاداء المالى فى البنوك التجارية فى مصر .
٢. التعرف على مدى قيام البنوك التجارية المصرية باتباع ممارسات ادارة الارباح.
٣. التعرف على طبيعة الاثر الناتج من كلا من تطبيق تعليمات لجنة بازل ٣ ومؤشرات الاداء المالى على ادارة الارباح .

٤) اهمية الدراسة :

١- ان ماتحويه الدراسة يساعد فى فهم الواقع العملى للعلاقة بالاخص بين تعليمات لجنة بازل وبين الاداء المالى .
٢- ان استعراض التعليمات والمتطلبات التى اقرها البنك المركزى المصرى للجان بازل والتعرف على مدى تطبيقها والالتزام بها تمثل من الاهمية للوقوف على واقع الامر فى البنوك المصرية .
٣- استعراض الاراء المختلفة والدراسات السابقة وتبيان وجه الاختلاف والاتفاق مابين نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة .

٥) فرضيات البحث :

تشكلت فروض البحث على النحو التالى:

- **الفرض الرئيسى الاول** : " توجد علاقة بين تطبيق تعليمات لجنة بازل III وبين الاداء المالى "

- **الفرض الرئيسى الثانى :** " يوجد اثر ذو دلالة معنوية لتطبيق تعليمات لجنة بازل III على ممارسة ادارة الارباح "

٦) نموذج الدراسة :

يوضح الشكل التالى رقم (١)

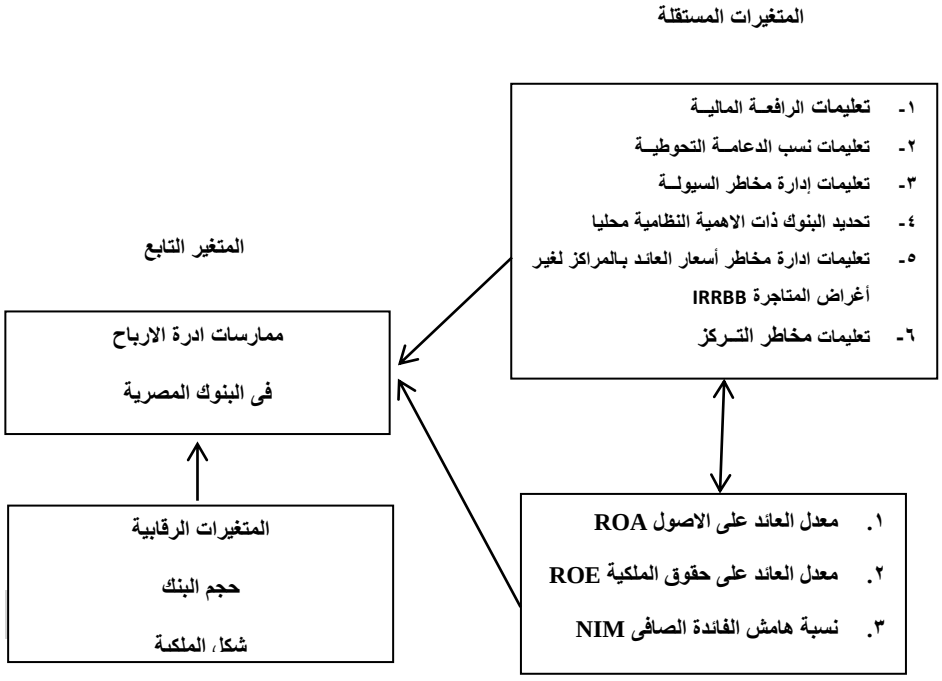

منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى وذلك من خلال جمع البيانات والاعتماد على اداتين للقياس هما استبانة الاراء لقياس اراء عينة الدراسة حول تطبيق تعليمات لجنة بازل ، وتم الاعتماد على البيانات المالية لقياس الاداء المالى وممارسات ادارة الارباح باسلوب تحليل البيانات المالية ، حيث ان المنهج الوصفي يستخدم في البحوث المتعلقة بدراسة الجوانب النظرية، وهو المنهج الذي يصف المبحوث كما هو على أرض الواقع ، فهو يدرس الماهية ، ولذا فالدراسة جمعت بين المنهج الوصفى والتحليلى لغرض الدمج بين وصف ظاهرة تطبيق معايير لجنة بازل وعلاقاتها مع الاداء المالى فى البنوك وتاثير ذلك على ممارسات ادارة الارباح .

٧) اسلوب جمع البيانات :

يتم الاعتماد على مصادر للحصول على البيانات حيث انقسمت الى :

- المصادر الاولية : تتمثل استبانة الاراء وتحليل البيانات المالية .
- **المصادر الثانوية :** تتمثل فى البيانات المالية التى يتم الحصول عليها من البنوك ومن البنك المركزى فى التى سوف يتم الحصول عليها عن طريق البيانات الفعلية للقوائم المالية والمراجع والكتب و النشرات البحثية والابحاث والدراسات السابقة التى تناولت موضوع البحث بهدف تغطية الجانب النظرى للدراسة .

٨) مجتمع الدراسة :

يتشكل مجتمع الدراسة من كافة البنوك المصرية ، حيث تم اختيار مجتمع الدراسة ممثلا فى البنوك المصرية نظرا لاهمية القطاع البنكى المصرى ومركزه المالى فى منطقة الشرق الاوسط و لما تضمه من البنوك من حجم تعاملات مرتفعة واستثمارات مالية مختلفة يمكن القياس عليها و تطبيق نموذج الدراسة ، ويتشكل اجمالى مجتمع الدراسة من (٣١) مفردة تم حصرهم باسلوب المسح الشامل بعد استبعاد البنوك الاسلامية، والبنوك المتوقف نشاطها لاسباب ادارية او الاتجاه نحو

التصفية وهما (البنك الوطنى العمانى & بنك اوف نوفا & سيتى بنك & البنك العربى الدولى & بنك فيصل & مصرف ابو ظبى الاسلامى & بنك البركة & البنك الزراعى المصرى & بنك التنمية و العمال الصناعى) وقد تم الاعتماد على التقارير السنوية فى الفترة من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٠ والتاكد من اتاحة البيانات المالية الخاصة بالبنوك خلال تلك الفترة ام لا ، وبذلك يمكن تمثيل مجتمع الدراسة بشكل يحقق اهداف الدراسة ومن ثم يمكن اجراء البحث .

٩) الدراسات السابقة :

- **دراسة (حسن،٢٠٢٠) أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على المقدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض لتحسين جودة التقارير المالية والأداء المالي** ، ترتب على تأخير الاعتراف بخسائر الديون سلسلة متعددة من الأزمات المالية التي حدثت للعديد من الشركات وما صاحبها من انهيارات مالية في العديد من الدول. فقد شهد العالم في عام ٢٠٠٨ أزمة مالية عالمية أثرت على اقتصاديات معظم دول العالم وذلك نتيجة تأخير الاعتراف بخسائر الديون مما ألزم الجهات المسئولة عن وضع المعايير بإصدار العديد من المعايير المحاسبية. كما قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإصدار بازل ٣ للحد من الآثار السلبية لأي أزمة مالية والتي تركز أساساً على زيادة نسبة الاحتياطي لمواجهة خسائر القروض. وقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار معيار للأدوات المالية وهو المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9) 9 والذي تم بموجبه عرض نموذج للاعتراف بخسائر الديون لقياس الخسارة المتوقعة، وألزم البنوك بالاعتراف بمخصصات خسائر القروض، والذي يترتب عليه التأثير على جودة المعلومات المحاسبية. إذ إنه قبل صدور المعيار كان يعتمد حساب المخصصات على البيانات التاريخية بما يساعد المسئولين بالشركات والبنوك على إدارة الأرباح من خلال زيادة أو تخفيض نسبة المخصص، وبالتالي تخفيض أو زيادة الأرباح. وعند تطبيق المعيار اتضح إنه يؤثر على المقدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض

(LLP) مما يؤدي إلى نقلة محاسبية في الاعتراف والقياس للخسائر الائتمانية، وبالتالي التأثير على القدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض. وتعتبر القوائم المالية بمثابة أداة رئيسية لتلبية احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات المحاسبية والذين يعتمدون على هذه المعلومات في اتخاذ القرارات التي تحقق مصالحهم. ولكي تكون المعلومات نافعة يجب أن تستوفي الخصائص النوعية، والتي يتم تطبيقها على نموذج مخصصات خسائر القروض. وترجع أهمية هذا البحث إلى أهمية معرفة أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية والمبادئ المحاسبية المحلية على نموذج مخصصات خسائر القروض وتأثير هذا النموذج على جودة التقارير المالية والأداء المالي، والحد من إدارة الأرباح ومساعدة الإدارة في معرفة مقدار الخسارة المتوقعة، وبالتالي تحديد مخصصات تواجه هذه الخسارة لكي لا يحدث مثلما حدث في الماضي لبعض الدول من زيادة نسبة مخصصات خسائر الائتمان، وبالتالي انخفاض الأرباح.

- **دراسة (Maulida et al,2020) العلاقة بين الاداء المالى وممارسات ادارة الارباح** ، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على اداء البنوك من خلال المؤشرات المالية وممارسات ادارة الارباح ، وقيام المديرين باتباع اجراءات من شانها التلاعب فى مستوى الارباح اما عن طريق الديون المتعثرة او عن طريق الاحتياطيات ، وقد أجريت الدراسة على عينة من ٢٠ بنك انجليزى فى الفترة من ٢٠١٥ الى ٢٠١٨ ، وذلك من خلال استخدام بيانات القوائم المالية فالبنوك وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة تبين أن ضعف مؤشرات الاداء المالى فى البنوك ساهم فى التوسع نحو اتباع ممارسات ادارة الارباح وارتفاع نسبة EM بدرجة ٢٣.٩٨% من ممارسات ادارة الارباح، بالإضافة الى ان الاداء المالى فى البنوك كبيرة الحجم يرتبط عكسيا بممارسات ادارة الارباح بخلاف البنوك الصغيرة .
- **دراسة (Siregar et al ,2020) اثر تطبيق تعليمات لجنة بازل III على اتباع المديرين لممارسة ادارة الارباح فى البنوك الامريكية** ، خلال الفترة من ٢٠١٣ – ٢٠١٧ وكانت عينة الدراسة جميع البنوك المكونة وعددهم ١٠ بنوك

واستخدم الباحث فى التحليل الاحصائي معادلة الانحدار اللوجيستى ، وتوصلت الدراسة الى ان تعليمات لجنة بازل اثرت فى مستوى ادارة الارباح بشكل سلبى ، حيث اظهرت النتائج ان القوة التاثيرية لتعليمات لجنة بازل على ممارسة الارباح قدرها ١٦.٨٨% وهو مايوضح ان هناك علاقة احصائية بين تعليمات لجنة بازل وبين ادارة الارباح فى البنوك عينة الدراسة ، واوصت الدراسة ان يتم الاخذ بعين الاعتبار امكانية حدوث ممارسات فى ادارة الارباح بالبنوك فى ظل ضعف الرقابة وعدم الالزام بتطبيق تعليمات بازل .

- **دراسة (عباى، ٢٠٢٠) نحو الإلتزام بمقررات لجنة بازل III كآلية لتعزيز الرقابة لدى النظام البنكي الجزائري** ، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مضمون مقررات لجنة بازل III مع تشخيص مدى مواكبتها لدى النظام البنكي الجزائري، وتهدف أيضا إلى تقديم تصور عملي لإرساء مقررات لجنة بازل III لدى النظام البنكي الجزائري لتعزيز الرقابة البنكية. وسعيا لتحقيق هذه الأهداف فإنه من منطلق تشخيص مضمون مقررات لجنة بازل III ومدى مواكبتها من النظام البنكي الجزائري فإنه يتم استنتاج المتطلبات اللازمة لإرسائها في الجزائر. وقد توصلت هذه الدراسة أن التعديلات المتضمنة في اتفاقية لجنة بازل III هي تجاوب حقيقي لواقع الساحة البنكية الدولية التي اهتزت بأزمة الرهن العقاري، وذلك بارتكازها على خمس محاور أساسية. كما توصلت هذه الدراسة إلى أنه على الرغم من عدم مواكبة النظام البنكي الجزائري للتطورات الدولية إلا أنه ساهم نسبيا بتهيئة المحيط البنكي للتكيف مع مقررات اتفاقية بازل III من خلال إقراره لجملة من التنظيمات على المستوى التشريعي، وأنه من الضروري مستقبلا إرساء مقررات اتفاقية بازل III لتعزيز الرقابة البنكية.
- **دراسة (بعزيز ، ٢٠١٩) إرساء معايير إتفاقية بازل ٣ في النظم المصرفية كسبيل للإحتراز من الأزمات المالية : دراسة حالة الجزائر** ، حيث انه في ظل الأهمية التي باتت توليها المؤسسات الدولية في تطوير قواعد ومعايير العمل المصرفي، ووضع معايير دولية حديثة تسهم في جعل النظم المصرفية أكثر قدرة على تحمل الصدمات

وتلافي الأزمات، لاسيما عقب تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨ على النظام المصرفي والمالي ككل، يهدف هذا البحث إلى التعرف على محاور اتفاقية بازل ٣ وما تضمنته من مقترحات لإصلاح التنظيم الاحترازي، والتي أصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، في ضوء الدروس المستقاة من الأزمة والتطورات التنظيمية الهامة الأخرى. كما يهدف أيضا إلى تسليط الضوء على ما تم اتخاذه من تدابير من طرف سلطات الإشراف المصرفي في الجزائر، بغية إرساء معايير اتفاقية بازل ٣ في القطاع المصرفي للاستفادة من الإصلاحات التي تصبو إليها هذه الاتفاقية، في مسار تعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي، وبالتالي الوصول إلى استقرار القطاع المالي.

١٠) الدراسة التحليلية :

من خلال تحليل اجابات المبحوثين ولغرض الوصول الى مستوى تطبيق كل بُعد من ابعاد تطبيق معايير لجنة بازل فقد اظهرت نتائج التحليل الوصفى ترتيب الابعاد على النحو التالى المبين فى جدول رقم (١)

جدول رقم (١)
مستوى تطبيق تعليمات لجنة بازل

ترتيب	البُعد	المتوسط الحسابى	الاهمية النسبية
المرتبة الاولى	١- تعليمات إدارة مخاطر السيولة	4.2517	85.03%
المرتبة الثانية	٢- تعليمات نسب الدعامة التحوطية	4.2000	84.00%
المرتبة الثالثة	٣- تعليمات الرافعة المالية	4.1857	83.71%
المرتبة الرابعة	٤- تعليمات مخاطر التركز	4.1669	83.34%
المرتبة الخامسة	٥- تعليمات ادارة مخاطر أسعار العائد بالمراكز لغير أغراض المتاجرة IRRBB	٤.١١٦٦	82.33%
المرتبة السادسة	٦- تحديد البنوك ذات الاهمية النظامية محليا	٤.٠١٥	80.30%
	متوسط مستوى التطبيق	4.1559	83.11%
المدى مرتفع			

وبعرض نتائج الاحصاء الوصفى لابعاد المتغير المستقل تعليمات لجنة بازل وفقا لاراء عينة الدراسة عند درجة اهمية نسبية قدرها (٨٣.١١%) ، بمتوسط حسابى (٤.١٥٥) ، حيث جاء فى الترتيب الاول تعليمات إدارة مخاطر السيولة يليها تعليمات نسب الدعامة التحوطية ، يليها تعليمات الرافعة المالية ، يليها تعليمات مخاطر التركز ، يليها تعليمات ادارة مخاطر أسعار العائد بالمراكز لغير أغراض المتاجرة IRRBB ، يليها تحديد البنوك ذات الاهمية النظامية محليا.

وقد تم اجراء التحليل الوصفى لمتغيرات الدراسة الممثلة فى باقى المتغيرات المستقلة ومتغير التابع ادارة الارباح وذلك لبيان طبيعة المتغيرات التى اعتمدت عليها الدراسة .

جدول رقم (٢)

الاحصاء الوصفى لاداء المالى وادارة الارباح

	معدل العائد على الاصول ROA	معدل العائد على حقوق الملكية ROE	نسبة هامش الفائدة الصافى NIM	مستوى ادارة الارباح	حجم البنك	الادارج فى سوق الاوراق المالية (شكل البنك)
المتوسط الحسابى	0.0392	03480	0.1088	0.3826	20.0940	0.4229
الوسيط الحسابى	0.0311	0.3522	0.1237	0.0000	20.0220	0.0000
الانحراف المعيارى	0.1932	0.1225	0.1511	0.4865	1.63370	1.3640
اقل قيمة	-0.0216	0.0058	0.1202	0.0000	14.9501	0.0000
اكبر قيمة	0.0764	0.2796	0.1600	1.0000	24.5000	1.0000
الالتواء	0.3645	0.3814	0.3841	0.3527	0.39560	0.4528
التفرطح	2.6721	2.7963	2.8161	2.5857	2.74770	3.2256

وقد تم اجراء الانحدار اللوجيستى لقياس تاثيرتطبيق تعليمات لجنة بازل على ممارسات ادارة الارباح كما هو موضح فى جدول رقم (٣)

جدول (٣)
نتائج اختبار الانحدار اللوجيستى لتاثير تطبيق تعليمات لجنة بازل على ممارسات ادارة الارباح

	ميل الانحدار (β)	الانحراف المعيارى Std.) (Deviation	مستوى المعنوية * (Sig)	معامل التحديد Cox & Snell R Square	معامل التحديد Nagelkerke R Square
القطع الثابت (α)	0.1380	0.0260	0.0180		
تعليمات الرافعة المالية	4.1420	0.2160	0.0050		
تعليمات نسب الدعامة التحوطية	0.3160	0.0110	0.0170		
تعليمات إدارة مخاطر السيولة	0.1520	0.0200	0.0300		
تحديد البنوك ذات الاهمية النظامية محليا	0.0140	0.0170	0.0170	31.22%	34.4%
تعليمات ادارة مخاطر أسعار العائد بالمراكز لغير أغراض المتاجرة IRRBB	0.0210	0.0230	0.0230		
تعليمات مخاطر التركز	0.0430	0.0550	0.0360		
حجم البنك	0.0520	0.0410	0.0660		
شكل الملكية	0.0240	0.0230	0.0450		

* تكون العلاقة دالة احصائيا عند مستوى معنوية ٥%
* المتغير التابع ادارة الارباح

ومن خلال جدول (٣) يتضح من قيمة معاملات التحديد ان هناك قوة تفسيرية لها دلالة معنوية تعبر عن علاقة احصائية مقبولة بين تطبيق تعليمات لجنة بازل وادارة الارباح فى ظل المتغير الرقابى حجم البنك وشكل الملكية حيث ان المتغيرات المستقلة (تطبيق تعليمات لجنة بازل) يفسرا التغير فى ادارة الارباح مانسبته ٣١.٢٢% وفقا لمعامل التحديد لـ (Cox & Snell) ومانسبته ٣٤.٤% من ادارة الارباح وفقا لمعامل التحديد لـ (Nagelkerke).

وقد تم اجراء الانحدار اللوجيستى لقياس تاثيرمؤشرات الاداء المالى على ممارسات ادارة الارباح كما هو موضح فى جدول رقم (٤)

جدول (٤)

نتائج اختبار الانحدار اللوجيستى تاثير الاداء المالى على ادارة الارباح

	ميل الانحدار (β)	الانحراف المعيارى Std.) (Deviation	مستوى المعنوية (Sig) *	معامل التحديد Cox & Snell R Square	معامل التحديد Nagelkerke R Square
القطع الثابت (α)	0.1606	0.0319	0.0187		
معدل العائد على الاصول ROA	4.8290	0.2475	0.0044		
معدل العائد على حقوق الملكية ROE	0.3685	0.0132	0.0176	32.90%	36.82%
نسبة هامش الفائدة الصافىNIM	0.1771	0.0231	0.0308		
حجم البنك	0.0165	0.0209	0.0209		
شكل الملكية	0.0440	0.0616	0.0352		

* تكون العلاقة دالة احصائيا عند مستوى معنوية ٥%

** المتغير التابع ادارة الارباح

ومن خلال جدول (٣) يتضح من قيمة معاملات التحديد ان هناك قوة تفسيرية لها دلالة معنوية تعبر عن علاقة احصائية مقبولة بين مؤشرات الاداء المالى وممارسات ادارة الارباح فى ظل المتغير الرقابى حجم البنك وشكل الملكية حيث ان المتغيرات المستقلة (مؤشرات الاداء المالى) يفسرا التغير فى ادارة الارباح بما نسبته ٣٢.٩٠% وفقا لمعامل التحديد لـ (Cox & Snell) ومانسبته ٣٦.٨٢% من ادارة الارباح وفقا لمعامل التحديد لـ (Nagelkerke).

١١) النتائج :

١) توصلت نتائج الدراسة وفقا لاراء عينة البحث ان تعليمات إدارة مخاطر السيولة يتم تطبيقها فى البنوك المصرية بنسبة ٨٥.٠٣% وتعتبر نسبة مرتفعة ، بينما جاءت نسبة تطبيق تعليمات نسب الدعامة التحوطية عند مستوى اهمية نسبية ٨٤% تعبر عن تطبيق البنوك المصرية للدعامة التحوطية التى اقرتها لجنة بازل .

٢) انتهت نتائج الدراسة الى ان البنوك المصرية تقوم بتطبيق تعليمات الرافعة المالية بنسبة ٨٣.٧١% ، وان هناك مستوى تطبيق لتعليمات مخاطر التركز بنسبة ٨٣.٣٤% .

٣) انتهت نتائج الدراسة الى ان البنوك المصرية تقوم بتطبيق تعليمات ادارة مخاطر أسعار العائد بالمراكز لغير أغراض المتاجرة IRRBB بنسبة ٨٢.٣٣% وان هناك تحديد للبنوك ذات الاهمية النظامية محليا بنسبة ٨٠.٣٠% ، ومن ثم فان هناك تطبيق لتعليمات لجنة بازل وفقا لاراء عينة الدراسة عند درجة اهمية نسبية قدرها (٨٣.١١%) فى البنوك المصرية .

٤) توصلت نتائج الدراسة ان تطبيق تعليمات لجنة بازل تؤثر فى ممارسات ادارة الارباح بنسبة ٣١.٢٢% ، وان مؤشرات الاداء المالى تؤثر فى ممارسات ادارة الارباح بنسبة ٣٢.٩٠% .

٥) انتهت نتائج الدراسة الى ان هناك مستوى من ممارسات ادارة الارباح فى البنوك المصرية خلال الفترة من العام ٢٠١٨-٢٠٢٠م قدره ٣٨.٢٦%.

١٢) التوصيات :

١) توصى الدراسة بالعمل على تضمين الافصاحات والتقارير المالية لمستوى ممارسات ادارة الارباح ، فكل من اطراف النظام المصرفى يسعى لتحقيق الربح بحسب ما يستهدف من مستوى ارباح مرتبط بتقديره لمستوى السيولة ، إضافة إلي ان الافصاحات عن مستوى ممارسات ادارة الارباح يساهم فى خفض مستواها مستقبلا .

٢) انطلاقا من اهمية العلاقة بين تطبيق تعليمات لجنة بازل وبين ممارسات ادارة الارباح فانه يجب النظر فى وضع معيار محدد للكشف عن ممارسات ادارة الارباح فى البنوك يتم تعميمه على كافة البنوك المركزية والبنوك التابعة .

٣) ايلاء المزيد من الجهد لموضوع إدارة المخاطر المصرفية ، المالية منها وغير المالية ، مما يساعد علي الارتقاء بأدائها ونتائج عملياتها، بالإضافة إلي التسعير الدقيق للنشاطات المختلفة المسببة للمخاطر.

٤) ضرورة النظر فى مستوى تطبيق تعليمات لجنة بازل والعمل على حث البنوك فى استكمال التعليمات التى لم يتم تطبيقها بشكل كامل وبالاخص المرتبطة بالمخاطر ، والعمل علي المراجعة الدورية لهذه الأنظمة لضمان مسايرتها للمستجدات التي تشهدها الساحة المصرفية.

٥) وضع نظم للتقارير وخطط عمل الوحدات المختلفة ومتابعة مستوي الالتزام بها فى المصارف ، بهدف الوصول إلي تحديد وتصنيف واضح لكافة أنواع المخاطر في جميع العمليات التي ينفذها أو الأنشطة أو الصفقات التي يدخل فيها المصرف.

المراجع :

١. عباى، وسام (٢٠٢٠) " نحو الإلتزام بمقررات لجنة بازل III كآلية لتعزيز الرقابة لدى النظام البنكي الجزائري " جامعة طاهري محمد، بشار - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، 10.33704/1748-006-001-013

٢. يوسف ، بن على (٢٠١٣) " إدارة الأرباح فى البنوك التجارية" : دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير غير منشورة فى تخصص المحاسبة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة ـ المملكة العربية السعودية.

٣. عادل ، محمد (٢٠١٩) " مراجعة لقرارات بازل فى ظل الازمات المالية " دار المعارف للنشر والتوزيع ، القاهرة .

٤. شرقاوى ، نادر احمد (٢٠١٥) " العومل المؤثرة فى جودة الأرباح : دليل من الشركات الصناعية الأردنية " ، مجلة الجامعة الأسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد (٢٠) ، العدد الأول، ص ٢٦٥ ـ ٣٠١ .

٥. حسن، حنان عبدالمنعم مصطفى(٢٠٢٠) " أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على المقدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض لتحسين جودة التقارير المالية والأداء المالي" ، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية ،جامعة الإسكندرية - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة.

٦. دراسة (يحيى ، ٢٠١٧) " متطلبات تطبيق بازل III وأثرها على الأداء المالي بالتطبيق على البنوك التجارية بجمهورية مصر العربية " جامعة قناة السويس - كلية التجارة بالاسماعيلية ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية.

٧. بعزيز، سعيد (٢٠١٩) إرساء معايير إتفاقية بازل ٣ في النظم المصرفية كسبيل للإحتراز من الأزمات المالية : دراسة حالة الجزائر، مجلة المنهل الإقتصادي ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

1. Cornett, M., Marcus, A.J., Saunders, A. and Tehranian, H. (2007), "The impact of institutionalownership on corporate operating performance",Journal of Banking and Finance, Vol. 31No. 6, pp. 1771-179
2. Beatty, A.L., Ke, B., Petroni, K.R., 2002. Earnings management to avoid earnings declines across publicly and privately held banks. The Accounting Review, 77, 547–570.
3. Cook, R.D., 1977. Detection of influential observations in linear regression. Technometrics 19, 15–18.
4. Nuswantara,Dian Anita,Ernita Maulida2, Ach Maulidi(2018)"Re-Examining the Role of Corporate Governance in Controlling opportunistic Earnings Management"Account and Financia Management Journal e-ISSN: 2456-3374 Volume 3 Issue 04 April-2018, (Page No.-1459-1465) DOI:10.31142/afmj/v3i4.01, I.F. - 4.614
5. , Stergios Leventis, Emmanouil Dedoulis & Stephen Owusu-Ansah(2014)"Corporate social responsibility and earnings management in U.S. banks" International Hellenic University, Greece View further author information, Pages 155-169 | Received 01 Apr 2013, Accepted 30 May 2014, Published online: 27 Feb 2019
6. Sylvia Rianda Anugra1, Sylvia Veronica Siregar (2019)"Pengaruh Tanggung Jawab Sosial Strategis Dan Non Strategis Terhadap Manajemen Laba: Peran Perlindungan Investor Pada Industri Perbankan di Asean"Jurnal Riset Akuntansi Dan Keuangan, 7 (3), 2019, 567-582